العرب
الخميس 2021/03/18
السنة 43 العدد 12003

انسداد مسارات التسوية الحالية في سوريا يجبر روسيا على تغيير مقاربتها للحل

موسكو لواشنطن: مستعدون للبحث في صيغة موسعة بناء على القرار 2254

استمرار حالة الانسداد السياسي للأزمة في سوريا بات يشكل عبئا ثقيلا على روسيا في ظل موقف غربي ولاسيما أميركي معارض بشدة لنزعة موسكو فرض رؤيتها للحل، وإزاء هذا الوضع فإن الخيارات لا تبدو كثيرة أمام الكرملين ما لم يجر طرح تنازلات تنعش فرص تحقيق توافق دولي أوسع حول الأزمة.

توافق روسي إسرائيلي حول سوريا

موسكو - أعلنت روسيا استعدادها للعمل ضمن صيغة موسعة لتحقيق التسوية في سوريا، وعن تمسكها بالقرار الأممي رقم 2254، في رسالة بدت موجهة إلى المجموعة الدولية ولاسيما الولايات المتحدة، التي سبق وأبدت تحفظا على احتكار موسكو للعملية السياسية.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في ختام محادثات مع نظيره الإسرائيلي غابي أشكنازي الأربعاء، إن بلاده مستعدة "للبحث ضمن أي صيغة عن سبل تهيئة الظروف الخارجية الكفيلة التي ستسمح للسوريين أنفسهم بتقرير مصيرهم بناء على قرار 2254".

يأتي كلام الوزير الروسي ردا على اقتراح المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون، مؤخرا بتوحيد مسارات التسوية المتمثلة في "مسار أستانة" و"المجموعة المصغرة" حول سوريا.

> روسيا وإسرائيل متفقتان حول تسوية الوضع في سوريا بطرق سياسية في ظل دعم سيادتها وسلامتها الإقليمية

وأكد لافروف تمسك "صيغة أستانة" التي تضم كلا من روسيا وتركيا وإيران بمبادئ القرار رقم 2254، "بما فيها حتمية منح السوريين إمكانية التوصل إلى اتفاق في ما بينهم، بعيدا عن أي تدخل خارجي في شؤونهم، وضرورة منع أي محاولات لوضع سلامة سوريا الإقليمية موضع الخطر والتساهل مع نزعات انفصالية".

وتعكس تصريحات لافروف وفق مراقبين رغبة موسكو في إيجاد أسس جديدة للتسوية في سوريا، في ظل انسداد المسارات الحالية سواء في ما يتعلق بمسار أستانة الذي استوفى موجبات بقائه بشكله الحالي، وأيضا اللجنة الدستورية التي تدور منذ خمس جولات على بدء أعمالها في حلقة مفرغة.

وسبق أن أعرب المبعوث الأممي إلى سوريا خلال جلسة عقدت مؤخرا لمجلس الأمن عن خيبة أمله حيال عدم تحقق أي اختراق في عمل اللجنة الدستورية التي قال إنه ليس من الممكن الرهان عليها بمفردها لتحقيق تسوية للأزمة، التي دخلت عامها الحادي عشر.

ودعا بيدرسون حينها الأطراف السورية إلى "ضرورة التحلي بالإرادة السياسية المطلوبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254"، مؤكدا أن "ذلك لن يتحقق إلا إذا حظيت عملية التسوية بدعم من الدبلوماسية الدولية البناءة (يقصد مجلس الأمن) لأن معظم المسائل المرتبطة بهذا النزاع ليست بأيدي السوريين".

ويقول المراقبون إن النقطة الأبرز في تصريحات لافروف كانت إشارته إلى القرار رقم 2254 والذي لطالما حاولت روسيا الالتفاف عليه وإفراغه من مضمونه، وينص القرار الذي تم تبنيه بالإجماع في مجلس الأمن في العام 2015 على ضرورة تهيئة الأجواء لتشكيل هيئة حكم انتقالية تتولى مهمة إجراء انتخابات سورية.

ويعتقد المراقبون أن كلام لافروف كان موجها بالدرجة الأولى إلى الإدارة الأميركية التي سبق وأن انتقدت مساعي موسكو احتكار خيوط التسوية في سوريا، وقاطعت حضور آخر اجتماع لمجموعة أستانة بصفة مراقب.

وفيما بدا محاولة لاستدراج الإدارة الأميركية للحديث عن رؤيتها للتسوية السورية، أو موقفها من عرض بيدرسون قال لافروف إنه لا يملك أدلة على أن أطراف "المجموعة المصغرة" التي يريد بيدرسون إشراكها في عملية التسوية متمسكة بالمبادئ نفسها، مشيرا إلى أن خطوات الدول الغربية، وتحديدا الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، تظهر أنها لا تعتبر المبادئ المذكورة مناسبة لها.

وأشار وزير الخارجية الروسي إلى أن بلاده وإسرائيل متفقتان حول ضرورة تسوية الوضع في سوريا بطرق سياسية في ظل دعم سيادتها وسلامتها الإقليمية، مضيفا أنه أطلع نظيره الإسرائيلي على الجهود التي تبذلها روسيا ضمن إطار صيغة أستانة وعبر قنوات أخرى من أجل تسوية الأزمة في سوريا.

وتعد إسرائيل طرفا رئيسيا في الأزمة السورية، وسبق وأن صرحت حكومتها بأنه لا مجال لتجاوز مطالبها ضمن أي حل نهائي للأزمة، ومن بين هذه المطالب انسحاب القوات الإيرانية والميليشيات الموالية لها، وعلى رأسها حزب الله اللبناني.

وصرح لافروف بأن هناك مؤشرات على إمكانية تحقيق تقدم خلال الجلسة السادسة للجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية السورية. وأوضح أن روسيا تعمل جاهدة مع شركائها في "مسار أستانة" لضمان أن تأتي الجلسة المقبلة بثمارها، مضيفا أن تبادل الآراء الجاري حاليا بين مختلف الفرق المشاركة في عمل اللجنة الدستورية، من شأنه أن يهيئ ظروفا مواتية لجعل المناقشات مثمرة أكثر من تلك التي شهدتها الجولات السابقة.

وأعرب عن ثقته بأن يعلن مبعوث الأمين العام في أقرب وقت موعد إجراء الجلسة المقبلة، مشيرا إلى إمكانية أن يتم ذلك أواخر الشهر الجاري وأوائل أبريل، قبل حلول شهر رمضان.

واعتبر الباحث الزائر في معهد الشرق الأوسط بواشنطن وخبير مجلس الشؤون الدولية الروسي أنطون مارداسوف في مقال لصحيفة "نيزافيسيمايا غازيتا"، "من الواضح أن روسيا تحاول إعادة الملف السوري إلى المسار الدبلوماسي مرة أخرى... فمن الضروري التفاوض حول المآزق الحالي، كما الحال في 2012-2011، عندما لم تكن روسيا واثقة من مستقبل بشار الأسد. بعد دوران عجلة أستانة في الفراغ واستحالة إعطاء اللجنة الدستورية بنية إصلاحية جدية".

ويرى معارضون سوريون أن تصريحات لافروف تنطوي على تغير مهم لكن يبقى الأهم هو مدى نية موسكو لتفعيل كلامها على الأرض من خلال الضغط على حليفها الرئيس بشار الأسد لتقديم تنازلات.

ورغم إعلان دمشق عن عزمها إجراء انتخابات رئاسية في موعدها أي بين 16 أبريل و16 مايو المقبلين، بيد أنه إلى الآن لم تعلن أي شخصية سورية بما في ذلك الرئيس الأسد عن ترشحها للاستحقاق، كما أنه إلى الآن لم تبرز أي تحضيرات أو استعدادات لهذا الاستحقاق في خطوة يربطها البعض بحالة التردد الروسي، في ظل الموقف الغربي المتشدد حيالها.

الخصاونة تحت الضغط رغم انحسار مطالبات رحيله

عمّان - نجح رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة في احتواء موجة الانتقادات والمطالبات برحيل حكومته، في ظل تمتعه بغطاء داعم من الملك عبدالله الثاني، الذي يبدو حريصا على منحه فرصة جديدة.

وكشفت أوساط نيابية أردنية أن ضغوطا مورست مؤخرا لسحب مذكرة طرح الثقة بحكومة الخصاونة، والتي وقّع عليها عدد من النواب، على خلفية حادثة وفاة تسعة مصابين بفايروس كورونا بسبب انقطاع الأكسيجين عن مستشفى السلط غربي العاصمة عمّان، والتي أثارت احتقانا شعبيا.

وأكد النائب أحمد القطاونة أن ضغوطا شديدة مورست لسحب مذكرة طرح الثقة، بل وصل الأمر إلى الضغط على نواب لإلغاء تواقيعهم. وأضاف القطاونة أن أمورا عجيبة جرت تحت الطاولة، وتواصلا عجيبا من الوزراء مع النواب لعدم تقديم تلك المذكرة .

وواجه الخصاونة الدبلوماسي المخضرم القادم من الديوان الملكي، منذ تسلّمه منصب رئاسة الوزراء في أكتوبر الماضي صعوبات وأزمات عدة ولم يكن الحظ حليفه في الكثير من المرات، وآخرها حادثة السلط التي لا تزال التحقيقات جارية في شأنها وقد تمّ إيقاف عدد من المسؤولين على خلفيتها.

وقبلها أجرى الخصاونة تعديلا وزاريا أثار لغطا كبيرا ولاسيما في علاقة بفصل ودمج وزارات في خطوة بدت ارتجالية ولم تحتكم لأي تخطيط، وكان من نتائجها أن تقدم وزير العمل معن القطامين باستقالته بعد ساعات قليلة من أدائه اليمين الدستورية، الأمر الذي عمق جراح رئيس الوزراء.

ويرى الكثيرون أن تراجع عاصفة الانتقادات نسبيا تجاه الخصاونة، لا يعني أن الأمور تتجه لصالحه، ولاسيما في ظل الموجة الثالثة وغير المسبوقة لتفشي فايروس كورونا، والتي بلغت مستويات خطيرة باتت تهدد بفرض حظر شامل.

ويشير هؤلاء إلى أن هناك اليوم حالة غليان في الشارع جراء القيود المفروضة، وأن سيناريو الحظر قد يدفع إلى انفجار شعبي في ظل الوضعية الاقتصادية الحرجة للبلاد.

ويقول الكاتب الصحافي الأردني أحمد حسن الزعبي إن ما يحدث ببلاده خطير وأن الاحتجاجات التي خرجت مؤخرا "هي نتاج تراكمات لا ترتبط فقط بحادثة السلط"، مرجحا عودة تصاعد الحراك مجددا.

عقبة التأجيلات المتتالية تهدد تماسك المرحلة الانتقالية في السودان

إشارات حمدوك إلى تمديد الفترة الانتقالية تثير جدلا سياسيا وشعبيا

الخرطوم - تواجه الأطراف المشاركة في إدارة المرحلة الانتقالية في السودان تحديا رئيسيا يتمثل في عدم القدرة على الالتزام بالمصفوفات الزمنية الخاصة باستكمال هياكل السلطة وصولا إلى مرحلة إجراء الانتخابات، ما يشي بتعثر الانتقال السياسي عقب الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير.

وناقش مجلس شركاء الفترة الانتقالية، ويضم في عضويته عددا من الممثلين عن الأحزاب والحركات المسلحة والمكون العسكري، الثلاثاء الصعوبات التي تواجه استكمال بناء هياكل الفترة الانتقالية وكيفية التعامل مع التهديدات الخارجية.

ولم تتوافق الأطراف المختلفة حتى الآن على تشكيل المجلس التشريعي، وكان من المفترض الإعلان عن النواب المعينين في يناير الماضي، وجرى التأجيل أكثر من مرة لتواريخ لم يتم الالتزام بها، كذلك الحال بالنسبة إلى إعادة تعيين الولاة المدنيين وعدم الاستعداد الكافي لتدشين مؤتمر نظام الحكم الإقليمي المزمع عقده في أبريل المقبل.

ولا يزال ملف الترتيبات الأمنية، الذي جاء وفقاً لاتفاق جوبا للسلام ونص على تعيين قوة مشتركة بين قوات الجيش والحركات المسلحة في الهامش، معطلاً هو الآخر.

وكان من المقرر الانتهاء من عملية تجميع القوات خلال 90 يوما من توقيع الاتفاق (أي مطلع يناير الماضي)، لكن هذا لم يحدث حتى الآن، علاوة على عدم وضوح الرؤية بشأن إصلاح الأجهزة الأمنية وتأهيلها.

وفسحت إشارات رئيس الحكومة عبدالله حمدوك إلى احتمال تمديد الفترة الانتقالية المجال للكثير من التكهنات، ولمّح إلى أن هذا الأمر قد يجري عندما تتمكن السلطة من الوصول إلى اتفاق سلام مع الحركة الشعبية - شمال، جناح عبدالعزيز الحلو، وحركة جيش تحرير السودان، جناح عبدالواحد نور.

وأقرت السلطة الانتقالية تمديد المرحلة الانتقالية التي بدأت من شهر نوفمبر الماضي، وليس في سبتمبر 2019، وسط توقعات بطرح مسألة التمديد مجدداً على المفاوضات المتوقعة مع حركتي الحلو ونور قريبا في جوبا.

وكشفت مصادر سودانية في تصريحات لـ"العرب" عن إمكانية إطالة المدة الزمنية للفترة الانتقالية لتصبح خمس سنوات عقب الوصول إلى اتفاق سلام مع الحلو ونور، على أن يكون ذلك بموافقة مفوضية السلام مع مراعاة التوافق بين جميع مكونات المرحلة الانتقالية.

وقد أثار كلام حمدوك جدلاً سياسياً وشعبياً في السودان لم يتوقف حتى الآن، بين من يرون ضرورة الانتهاء من كافة استحقاقات المرحلة الانتقالية بما يضمن التجهيز الجيد لإجراء الانتخابات وبين من لديهم اعتقاد بأن التمديد التفاف على متطلبات الثورة، ويفسح المجال لدخول أطراف محسوبة على النظام البائد وتعظيم استفادة المكون العسكري من التأجيل لترسيخ أقدامه.

وينطوي حديث حمدوك على مغازلة للحركات غير الموقعة على اتفاق السلام، والاستفادة من تحريك المياه الراكدة على مستوى العلاقة مع حركة جيش تحرير السودان التي زار قائدها عبدالواحد نور جوبا الاثنين في خطوة تؤشر على إمكانية الجلوس إلى طاولة مفاوضات واحدة مع الخرطوم قريبا.

غير أن ذلك قد يؤدي إلى المزيد من التعقيدات لأن الحركتين ستجدان في الأمر فرصة لفرض المزيد من المطالب، مثلما كان الحال أثناء التفاوض مع الجبهة الثورية التي حظيت بمكاسب عدة أثناء التفاوض، لكن لم تجر ترجمة أغلبها عمليا، واقتصرت على إشراك قياداتها في مكونات السلطة الانتقالية في مناصب مهمة.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم مصطفى الجميل إن "إطالة المرحلة الانتقالية لها آثار سلبية على تماسك المرحلة الانتقالية، على مستوى اتفاق جوبا الذي يتضمن توقيتات زمنية محددة لتنفيذه، وقد يترتب على هذا التمديد تأجيل مؤتمر الحكم الإقليمي، ما يضاعف من صعوبات إنزال بنوده على الأرض ويضع السلطة الانتقالية في مواجهة جديدة مع الحركات المسلحة".

التمديد لا مفر منه

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "استيعاب باقي الحركات المسلحة لا يتطلب تأجيل المرحلة الانتقالية، وربما يكون ذلك ممكنا عبر دمجها في هياكل السلطة الحالية. وتقديم المزيد من التنازلات للحركات لا يؤدي إلى وجود سلطة منتخبة على الأمد القريب، وهو أمر لن يكون مقبولا في وقت يضيق فيه المواطنون ذرعا بالأوضاع المعيشية".

وذهب متابعون إلى التأكيد على أن حالة السيولة الراهنة بحاجة إلى المزيد من الحسم بشأن التعامل مع الاستحقاقات، لأن إعلاء الحسابات السياسية بين الأطراف المختلفة وتوظيف التأجيل لصالح قوى تبحث عن تأمين مصالحها لن يخدما التجربة الديمقراطية، وسيكونان بمثابة ردة على ما تحقق من مكاسب الفترة الماضية.

ويؤدي انغماس القوى المدنية في تأمين حضورها السياسي على حساب الالتزام بمسارات المرحلة الانتقالية إلى خلافات تهدد بخروج أطراف أخرى من دائرة السلطة والانضمام إلى صفوف المعارضة، كما الحال بالنسبة إلى الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين، في وقت يحتاج فيه السودان إلى لملمة صفوفه الداخلية ومجابهة التحديات.

وترتكن إلى هذه الصعوبات بعض القوى السياسية التي ترى أن هناك ضرورة للتمديد، وتؤكد على الاستفادة من أخطاء المراحل الانتقالية السابقة، وآخرها بعد انتفاضة أبريل 1985، حيث استمرت لعام واحد، ما سهل التآمر على الحكومة المنتخبة.

وأكد المحلل السياسي مرتضى الغالي أن الظروف السياسية وتعقيدات العلاقات الخارجية تتطلب تمديد المرحلة الانتقالية إلى حين الاستعداد الكافي لإجراء الانتخابات، وليس هناك ممانعات لتصل إلى أكثر من خمس سنوات، ومن المهم الوفاء باستحقاقات ثورة ديسمبر، وعلى رأسها تفكيك أركان النظام البائد التي مازالت موجودة على الأرض وتملك القدرة على الانقضاض على السلطة المنتخبة.

مصطفى الجميل

أي تمديد سيضع السلطة في مواجهة مع الحركات المسلحة

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن "الأحزاب السياسية مازالت غير مستعدة لخوض الانتخابات ولم تطرح برامجها على المواطنين في المدن والأرياف، وكذلك الحال بالنسبة إلى الحركات المسلحة التي لم تتحول بعد إلى كيانات سياسية تستطيع المنافسة في الانتخابات، كما أن عملية السلام لا بد أن تأخذ وقتها لنجاحها بما يضمن علاج البيئة الممهدة لإشعال الحروب مجددا. كما أن إجراء انتخابات على المستوى القومي في ولايات الهامش التي تنتشر فيها الميليشيات والعناصر المسلحة على نطاق واسع لن يكون ممكناً على المدى القريب، إذ لم تتخذ الخطوات اللازمة لإعادة ترتيب الجيوش، على مستوى دمج الحركات المسلحة ومزج الجيوش التابعة للحكومة التي أنشأها البشير في جيش قومي واحد".

وفي رأي الغالي، وهو أحد المحسوبين على المكون المدني، الاستعجال في إجراء الانتخابات ليس مبرراً، والمهم الاستفادة من أخطاء الماضي بما يضيق الخناق على القوى المتربصة بالثورة التي تنتظر هذه الخطوة للإقدام على انقلاب جديد.